إشكالية الإستقرار السياسي في منطقة الساحل الإفريقي: بين ضرورة تحقيق الاندماج الاجتماعي وتحرر من التبعية الفرنسية سنغال أنموذجا

The problem of political stability in the African Sahel region: between the need to achieve social integration and freedom from French dependence, Senegal as a model

د/مزارة زهيرة*

جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–(الجزائر)

zahiramouh@hotmail.com

د/ساعو حورية

جامعة تيسمسيلت (الجزائر)

houriasaou02@gmail.com

تاريخ الارسال: 2022/09/29 تاريخ القبول: 2023/05/27 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *على الرغم من ما شهدته منطقة الساحل الإفريقي من تغييرات وإصلاحات التي مست هياكل النظام السياسي، إلا أن المشكلة تكمن في مدى فعالية هذه المؤسسات ونجاحها في أداء وظائفها في مرحلة الترسيخ الديمقراطي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي خاصة بعد الاحتجاجات التي شهدتها السنغال منذ مارس 2021، والتي تستعدي ضرورة استكمال بناء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للدولة لمواصلة الإصلاحات في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية وعلى ا لاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي للدولة.*

الكلمات المفتاحية: *منطقة الساحل الإفريقي، الاستقرار السياسي، التبعية ، عثمان سونكر ، الترسيخ الديمقراطي.*

Abstract:

Despite the changes and reforms that the African Sahel has witnessed, which affected the structures of the political system , However, the problem lies in the effectiveness of these institutions and their success in performing their functions in the stage of democratic consolidation and achieving social stability, especially after the protests in Senegal since March 2021. Which prepares for the need to complete the building of official and non-official institutions of the state to continue reforms in the various political, economic, social and cultural fields in order to preserve national unity and the political, security and social stability of the state.

key words: *Africa's Sahel region; political stability; dependency ; Othman Sonker; Democratic consolidation.*

* مزارة زهيرة.

1.مقدّمة:

تشهد منطقة الساحل الأفريقي منذ استقلالها فوضى بنيوية ناتجة عن عجز الدول وعدم فعاليتها في تحقيق التنمية، فالانهيار الاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة في المجتمع تمثل بيئة خصبة للتوتر والصراع العرقي كما يساهم هو الآخر في تعميق حدة عدم التلاحم الوطني بين أبناء الجماعة الوطنية الواحدة وذلك بسبب تباين الأنماط المعيشية والسلوكية والقيمية بين الفئات الاجتماعية ، في ظل الانفلات الأمني في الآونة الأخيرة في هذه المنطقة ، كانت تعتبر السنغال من بين أكثر البلدان استقرارا وملاذا للأمن والسلام وأكثر نجاحا في بناء الديمقراطية في غرب إفريقيا وذلك نتيجة للتداول السلمي على السلطة والتعددية الحزبية، إلا أن الأحداث الأخيرة وأعمال العنف التي شهدتها العديد من المدن السنغالية في بداية شهر مارس عام 2021 وكذلك في شهر جوان لعام 2022 أثرت بشكل جذري في مسار ترسيخ القيم الديمقراطية وكشفت عن الواقع المظلم للنخبة الحاكمة التابعة والمدعمة من قبل القوى الأجنبية (فرنسا) والتي لا طالما قدمت صورة ديمقراطية ناجحة في المحيط الإقليمي الحافل بالأزمات وبالدول الهشة والمعرضة للانفصال.

لذلك سنحاول في هذا المقال معالجة الإشكالية والمتمثلة في : ماهي الخلفيات التي أدت إلى فشل عملية الاستقرار السياسي في السنغال ومنطقة الساحل الإفريقي عموما؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

-كلما ضعف الأداء المؤسساتي للدولة أدى إلى تصعيد الأزمات منها تفشي النزاعات الإثنية.

-ترتبط عملية الاستقرار السياسي في منطقة الساحل الإفريقي بتفعيل دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وإشراك مختلف الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية.

-إن تحقيق الاستقرار السياسي في الدولة السنغالية مرتبط بالتحرر من التبعية الفرنسية .

ولإثبات صحة الفرضيات نم التطرق إلى السلطة السياسية في منطقة الساحل الأفريقي: بين التداول غير السلمي والانقلابات العسكرية، كما تم دراسة الاستقرار السياسي في السينغال : بين استمرارية التبعية الفرنسية والتغيير

2. السلطة السياسية في منطقة الساحل الأفريقي: بين التداول غير السلمي و انقلابات العسكرية

لقد ورثت الدول الأفريقية عند استقلالها من الاستعمار نظماً ودساتير ا تكرّس التعددية الحزبية والتداول السلمي على السلطة، وتحديد صلاحيات السلطات الثلاثة (التشريعية، التنفيذية، والقضائية). فأغلب الدول الأفريقية الفرنكفونية تبنت الدستور الديغولي الذي يؤكد هيمنة السلطة التنفيذية على كافة السلطات، أما الدول الأفريقية الانجلوفونية أخذت بأسلوب الدستور البريطاني، وعلى الرغم من ذلك واجهت التجارب الأولى لتطبيق النظام الديمقراطي في القارة الأفريقية عموماً ودول منطقة الساحل

الأفريقي خصوصاً العديد من الصعوبات على صعيد الممارسة الفعلية، ما دفع الكثير من رؤساء دول هذه المنطقة إلى نبذ التعددية السياسية واعتماد نظام الأحادية الحزبية بحجة أن التعددية الحزبية غير ملائمة للبيئة الاجتماعية للمنطقة، نظراً للخطر التي يمكن أن تؤدي إليه إشعال المنافسات الإثنية على استقرار دول المنطقة حديثة النشأة والمهددة بالانهيار.

1.2 النظام التسلطي في منطقة الصحراء الكبرى ما بعد الاستعمار

شهدت قارة أفريقيا في فترة ما بعد الاستعمار أربعة أنواع من نظم الحكم نذكرها كالتالي:

1- **النظم الاشتراكية**: انتقل هذا النظام على نطاق واسع في افريقيا تحت أسماء مختلفة: تجمع وحركة وجبهة ومؤتمر، وتعتبر من أجهزة اجتماعية سياسية وإيديولوجية تؤدي وظيفتها والمتمثلة في احتكار الاتصالات بين أعضائها وبين القاعدة الشعبية، ففي التنظيمات الإثنية والإقليمية والدينية نجد (سيكو توري في غينيا، وكوديبو كيتا في مالي، وكذلك سار اميلكار كابرال في غنينيا بيساو).

2- **النظام العسكري**: هو النوع الثاني من نظم الحكم في افريقيا ويختلف عدد البلدان التي طبقته، ويقوم هذا النظام على إثر انقلاب عسكري ويكون مفاجئ (جوزيف و أخرون، 1998 ص، 524)، ينطوي ضمنياً على قيم سياسية جديدة، وفرض الإجماع بقوة السلاح والتخلي عن حكم القانون.

3- **نظام الفصل العنصري**: قائم على حالة متطرفة من تنظير وتطبيق قيم سياسية، وعدم المساواة، والعنصرية الدامية، وكان من آثار وجود هذا الحكم ممارسة العنف ضد شعوبها التي اتخذت أشكالاً متعددة منها (الحرب الإثنية، الحروب الوطنية أو حروب التحرر).

4- **النظام المحافظ**: والنوع الرابع من نظم الحكم يتبنى النهج الرأسمالي إزاء التنمية وبناء الدولة، فالنظم التي تمسكت بالقيم الليبرالية والتعددية الحزبية اقتصرت في الدول التالية: غامبيا وبوتسوانا والسنغال وناميبيا وموريشيوس، فهذه الأنظمة تتبنى انتخابات قائمة على سياسة تنافسية وتفتح مجال للمشاركة السياسية، وبالإضافة إلى وجود صحافة مستقلة، ونظام قضائي مستقل محاط بضمانات قانونية، وفصل نسبي للسلطات، وحرية انتقال والاجتماع ...الخ.

فبعد مرور ثلاثة عقود من حكم نظم الحزب الواحد في أفريقيا، لم يتحقق الاندماج الوطني ولم تثبت التجربة العملية أن نظم الحزب الواحد في أفريقيا قد حقق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي ميدان التنمية الاقتصادية لم يكن أداء نظم الحزب الواحد في افريقيا بأفضل حال حيث وصل التدهور الاقتصادي إلى درجة الأزمة خصوصاً في الثمانينيات، ووفقاً لمتوسط الدخل السنوي للفرد370 دولارا، وكانت نسبة السكان تحت خط الفقر تقدر ب 47% من سكان افريقيا جنوب الصحراء. (قنصوه، 1997 ، ص114).

✓ **الاتجاهات السياسية الجديدة في أفريقيا:**

ظهرت الاتجاهات الجديدة في بنية السياسة للدول الافريقية أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وكان من معالم هذه التوجهات انهيار النظم الاشتراكية، ثم التحول من النظم العسكرية إلى النظم المدنية، ثم الانتقال من الحكم الأوتوقراطي وحكم الحزب الواحد إلى القيم الديمقراطية الليبرالية وتعدّد الأحزاب.

بالرغم من تبني مبادئ الديمقراطية إلا أن بعض الدول الأفريقية اتبعت نهج مغيار يتضمن إلغاء حقوق الإنسان الأساسية، والأوتوقراطية، وتفشي الفساد، وسيطرة أجهزة الدولة على جميع جوانب المجتمع، واحتكار زعماء الحزب أو الاوليغاركيات العسكرية وعملائها على موارد الدولة وثرواتها. كما يتساءل الآن الكثير من الافريقيين لماذا نتحدث عن التنمية والوحدة بوصفها قيمتين مطلقتين؟ التنمية لمن؟.

وهنا يكمن جوهر الثورة الديمقراطية التي تكتسح أفريقيا؛ إذ ما يطلبه الافريقيون غداً ليس مجرد العودة إلى قيم الديمقراطية الليبرالية فحسب، بل كذلك العودة إلى تلك القيم كما هي مجسدة ومماثلة في شعاراتهم وإعلامهم الوحدة الوطنية والتنمية والحرية والعدالة الاجتماعية.

وعليه طرحت أدبيات البحث إذا كانت الدولة تحولت إلى الديمقراطية بنجاح، وذلك عن طريق الانتخابات بمعنى استمرار التداول على السلطة في انتخابات ثانية بعيدة عن عمليات التوجيه والضغط من أي طرف كان كمعيار الأول، أما المعيار الثاني فهو يتمثل في فرضية صامويل هنتغتون، حول تداول السلطة بالمعنى الدستوري وهذا وفقاً للقانون بما في ذلك التزام جميع القوانين التي تنظم العملية الديمقراطية، أما ثالثاً يتعلق بفترة العهدة الرئاسية والتي تكون كافية لاستمرار النظام الديمقراطي التداولي مثل ما اقترحه "روستو Rustrow" حيث فضل أن تكون اثنا عشرة سنة. بالنسبة للمعيار الرابع هو معيار الديمقراطية، وقبول أنها لعبة وحيدة لا بديل لها في عملية الحصول على السلطة (غراب، 2016 ، ص181).

وعند تطبيق هذه المعايير على دول الساحل الافريقي تبقى الأمور غير واضحة، وخاصة في البلدان التي تعاني العنف المسلح. فعمليات التحول الديمقراطي تبقى عاملاً مؤثراً في استقرار الشعوب، وقدرتها على الانطلاق نحو إرساء الحرية والتنمية، ورغم الجهود في إرساء مبادئ الديمقراطية؛ إلا أن رقعة الحروب الأهلية في اتساع، وظاهرة الانقلاب في الاستمرار ومحاولات تغيير الأحكام من أجل منع فئة معينة من الوصول إلى السلطة وغلق باب المنافسة السياسية أمامها، كونها تشكل هاجسا للنظام القائم.

فبالرغم من إجراء العديد من الانتخابات على أساس التعددية السياسية من عام 1989م إلى عام 1994م، فالقليل من هذه الانتخابات أسفرت عن حدوث التداول السلمي للسلطة الذي حدث في كل من بنين والرأس الأخضر، أما الانتخابات التي جرت منذ 1994م لم يسفر أي منها عن تداول للسلطة (محي الدين محمود، 2015 ، 73). أي بمعنى أن منح الاستقرار السياسي لم يضعف من اندماج الدول حديثة

الاستقلال بالاقتصاد الدولي، وأن الصلات بين بعض الدول والقوة الاستعمارية السابقة ظلت قائمة إلى حد الآن وهو ما يعرف بالاستعمار الجديد أو غير مباشر، فإن القادة السياسيين لم يكتسبوا بعد السيطرة الرسمية على أجهزة الدولة كما لم يتمكنوا من إدخال تغيير مؤسسي لاستبدال طبيعة عملية صناعة القرار بما يتماشى مع خصوصية البيئة الاجتماعية.

2.2الانقلاب العسكري و أثره على التداول السلمي للسلطة في منطقة الساحل الإفريقي:

شهدت منطقة الساحل الافريقي العديد من الانقلابات العسكرية والتي كان لها تأثير على البيئة الداخلية والخارجية للنظم الافريقية، وكذلك مواقف اللاعبين الرئيسين على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعند دراسة المسار التاريخي لعمليات الانقلاب العسكري نجد أن المؤسسة العسكرية حلّت محل الحكومات المدنية في أغلب الدول الافريقية (خاصة في أفريقيا الفرنكفونية) (غراب، 2016، ص183) ، فمثلاً شهدت نيجريا انقلاب عسكري في السنوات التالية: 1966م و1975م و1985م، كما عرفت معظم الدول الافريقية حالة عدم الاستقرار نتيجة للتداول غير السلمي للسلطة وهو ما حدث في كل من (مالي، غينيا ونيجريا).

فبعد أن استولت المؤسسات العسكرية على مقاليد الحكم في دول أفريقيا، سعت هذه المؤسسة للتعويض عن عزلتها النسبية وافتقار للخبرة في شؤون الحكومة بكسب التأييد من مجموعات ليست لها صلات وثيقة مع النظام السابق. فإن اتباع الطرق غير الشرعية للوصول إلى السلطة ساهم في عرقلة المسار الديمقراطي والمشاريع التنموية، كما أدخل الدولة الافريقية في دوامة أزمات.

فبالرغم من الجهود الداخلية والخارجية الرامية لتحقيق الانتقال السلمي للنظام الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة في دول الساحل الأفريقي منذ التسعينيات من القرن الماضي إلا أن هذه الجهود لم تحقق نجاحاً في إبعاد التدخل العسكري في الحياة السياسية، نتيجة لعودة النفوذ العسكري عبر الانقلابات العسكرية، ويمكن تفسير استمرار الدور السياسي العسكري منذ مطلع الألفية الجديدة من خلال:

1- نقص الدعم المالي للمؤسسة العسكرية على اثر تراجع الأوضاع الاقتصادية في المنطقة نتج عنها تقليص الإنفاق العسكري. فالتدهور الاقتصادي ساهم في انتشار التمرد العسكري والذي بات يشكل خطراً على النظام السياسي، الأمر الذي دفع بعض الرؤساء الأفارقة من تشكيل ميليشيات عسكرية لحمايتهم مثل ما فعلت النخب الحاكمة في غينيا بيساو.

2- انتشار الصراعات والحروب الأهلية في منطقة الصحراء الكبرى منذ عقد التسعينيات، ساعد في الحفاظ على القوة العسكرية والعودة إلى المعترك السياسي، وأصبحت وظيفة العسكريين هو المشاركة في السلطة والثروة حتى بالطرق غير المشروعة.

3- تسييس الانقسامات الاثنية داخل الجيوش، لم تكن المؤسسة العسكرية بمنأى عن تكريس الولاءات دون الوطنية، فبدأ جلياً في هيمنة أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها الرئيس على المناصب الكبرى

والرتب العسكرية واحتكارهم للسلطة والثروة في الدولة على حساب الجماعات الأخرى الأقل تأثيراً، والذي يتوقف تمثيلها داخل المؤسسة عند مستوى الجنود.(محي الدين محمود، 2015، ص82)

4- ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها دستورياً، بحيث أنها أصبحت أداة يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي.

5- اللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي بدلاً من الاعتقاد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي.

6- الربط بين المنصب السياسي العام وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع، وهي الظاهرة التي أطلق عليها جان فرنسوا بيار سياسة مليء البطون بحيث أضحت النخبة الحاكمة تمثل فئة اجتماعية متمايزة في سياق الانقسامات المجتمعية.

7- غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الخلافة السياسية : وهو الأمر الذي أدى إلى تبني الوسائل غير السلمية مثل: الانقلاب، الحرب الأهلية في عملية نقل السلطة.

من بين أسباب التي أدت إلى فشل النظم السياسية في افريقيا: غياب ثقافة الحوار بين النخبة السياسية الحاكمة وبين مختلف والأقليات الأثنية التي تشكل تهديداً للنظام القائم، فالسياسة العشوائية وتهميش هذه الفئات الاجتماعية من المشاركة في الحياة السياسية، وعدم ترسيخ مبادئ الديمقراطية فتح المجال للمؤسسات العسكرية بالسيطرة على مقاليد الحكم وتسيير الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، الأمر الذي يشكل خطر على الاستقرار السياسي للدول الافريقية.

ومما سبق يمكن تحليل ودراسة البيئة السياسية لدول الساحل الافريقي وفق العناصر التالية:

1- كيفية استعادة وتدعيم الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية في أعقاب انهيار أنظمة الحكم العسكري، وارتباط طبيعة الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها المؤسسات السياسية المختلفة لا سيما التنفيذية والتشريعية منها.

2- رؤية مستقبل علاقة العسكريين بالسلطة السياسية، لا بد من معرفة درجة تدخل الجيش وشكل التمثيل في العملية السياسية، وكذلك الحقوق السياسية التي يحتفظون بها.

3- تزايد التدخل العسكري: هو مدى احترام وتمسك المواطنين بالمؤسسات والأدوار المسندة للحكومة المدنية، أي مدى قبول واعتراف المواطنين بشرعية النظام. (غراب، 2016، ص 150)

4- مدى حضور وتجدر المؤسسات المدنية، مثل الأحزاب والنقابات المهنية والاتحاديات والجمعيات في المجتمع، فغياب هذه المؤسسات تؤثر سلباً على الثقافة السياسية في المجتمع، وهذا بدوره يعزز تدخل العسكر في شؤون الحكومات على حساب المدنيين.

إن أي دارس للنظم السياسية الأفريقية لا يستطيع أن يتغاضى عن الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في حياة السياسة الأفريقية. فقد حاول القادة العسكريين مثل غوون وموريتالا في

نيجيريا، أن يظهروا بمظهر مناضلين باعتبارهم رمزاً لبناء الأمة، وكان العسكريون في أفريقيا يعتمدون باستمرار على حل المؤسسات البرلمانية والأحزاب السياسية بحيث ظلت البيروقراطية ملازمة لمؤسسات الدولة والقاعدة الهشة للسلطة، فهي التي وفرت عنصر الاستمرارية المؤسسية على امتداد نظم الحكم الاستعماري والنظم العسكرية، كما يسرت العودة إلى النظم المدنية بعد الانسحاب العسكريين من الساحة السياسية. (مزروعي، 1998، ص503)

يمكن القول أن الحكومة الديمقراطية في معظم بلدان الساحل لا تزال هشّة، وأن عمليات الانتقال السياسي والعمليات الانتخابية في المنطقة تشكل مصدر توتر واضطرابات محتملة في المنطقة؛ إلا أن بعض دول الساحل تسعى جاهدة للوصول إلى حلول سلمية ترضى كل الأطراف الفاعلين في النزاع من أجل الحفاظ على الأمن واستقرار الدولة؛ يتضح ذلك من خلال عملية الانتقال السياسي في بوركينافاسو منذ أكتوبر 2014م، وتوقيع اتفاق السلام في مالي في منتصف عام 2015م التي تعتبر تطوراً هاماً بالنسبة لعملية تحقيق الاستقرار في البلد والاستقرار العام في المنطقة.

3.الاستقرار السياسي في السنغال : بين استمرارية التبعية الفرنسية والتغيير

إن غياب الاستراتيجية السياسية الشاملة في دولة السنغال وغياب النظرة المشتركة في الخيارات السياسية والاقتصادية لترسيخ الديمقراطي والتحرر من التبعية السياسية والاقتصادية لفرنسا، وبناء مؤسسات الدولة قادرة على مجابهة مختلف الأزمات التي تؤثر سلبا على مستقبل الدولة السنغال خاصة أن السنغال تعتبر من بين الدول المنطقة أكثر استقرار إلى أن الأحداث الأخيرة جعلت من السنغال في مفترق الطرق إما مواصلة الإصلاحات والرضوخ إلى مطالب الشعب الرافض لعلاقة الهيمنة الفرنسية غلى الأوضاع الداخلية للسنغال ، أو الدخول في دوامة اللاأمن

1.3 المشروع الديمقراطي في السنغال: بين استمرارية السياسة الفرنسية و بين الاستبداد

لم تكن نهاية الاستعمار الفرنسي لدولة السنغال نقطة فك ارتباط بينها ، بل حرصت فرنسا على الاحتفاظ بعلاقات مع مستعمراتها المستقلة من خلال إبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية ، وهذا بما يتوافق مع تحقيق أهدافها ومصالحها الاقتصادية وضمان استمرارية بقاءها في منطقة.

أ-الاستقرار السياسي النسبي في السنغال و اتباع النهج السياسي الفرنسي:

تمثلت البوادر الأولى في اتباع المنهج الاستعماري الفرنسي على المستوى الإقليمي إبان اجتماع ثلاثة رؤساء أفارقة عام 1960م: ليوبولد سيدار سنغور (السنغال) والحبيب بورقيبة (تونس) وهماني ديوري (النيجر) لاستخدام اللغة الفرنسية في خدمة التضامن والتنمية والتقارب بين الشعوب من خلال حوار متواصل بين الثقافات وتعزيز اللغة الفرنسية والسلام والتنمية المستدامة في المستعمرات الفرنسية السابقة خاصة الغرب الأفريقي (Barrios ، 2010). أما على المستوى الداخلي فقد اختلف سنغور حول

المقاربات السياسية والاقتصادية مع نظرائه الأفارقة مثل موديبو كيتا وسيكو توري ومامادو ديا في التعامل مع فرنسا بعد إنهاء الاستعمار – كما تم مناقشة التوترات التي من شأنها أن تستمر في السياسة الاقتصادية السنغالية بعد الاستقلال.

(Chamedes , 2019 ,p302)

إلا أن سنغور بعد توليه مقاليد الحكم حافظ على استمرار علاقات مع فرنسا، وقد تمكن خلال حكمه من تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي حتى تنازل عن السلطة سنة 1980 ليتفرغ للثقافة والإبداع[1]، (Jones, 2013) ومنح ديمقراطية بلاده فرصة انطلاقة جديدة عبر قاعدة التداول على السلطة. فالرغم أن السنغال تعتبر الدولة السباقة للديمقراطية وأكثر استقرارا مقارنة بدول الجوار من خلال الحفاظ على أمنها الداخلي في ظل الانفلات الأمني التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، إلا أن استمرار الهيمنة الأجنبية الفرنسية في دعم المرشحين للرئاسيات يؤثر سلبا على مستقبل السنغال، هذا ما حدث في عهد ماكي صال فمنذ انتخابه عام 2012 حافظ على علاقات وثيقة مع باريس، ونشط عدد من الشركات الفرنسية في البلاد؛ مما مهد "بعودة الاستعمار الاقتصادي".

ب-التنافس على السلطة: بين ماكي صال وعثمان سونكر:

عند الاطلاع على المسار الانتخابي لرئاسيات السنغالية لسنة 2019 نجد أن ماكي صال تحصل على 58٪ من الأصوات، مقارنة ب عثمان سونكو الذي تحصل على 16 % من الأصوات، ويتضح من خلال هذه النسب المئوية أن الرئيس ماكي صال كان يحظى بشعبية التي مكنته من الحصول على العهدة الثانية لمواصلة الإصلاحات واستكمال المشاريع التنموية ، إلا أن سعي ماكي صال لتغيير الدستور، والسعي لمأمورية ثالثة مع تزام ازدياد الوعي السياسي لدى شريحة الشباب في السينغال أدى إلى فقدانه الشرعية.

ولم يقتصر المشهد السياسي في السنغال على أحدات تعديل الدستور، وإنما شملت كذلك مواجهة النظام الحاكم زعماء المعارضين الذين يتمتعون بقدرة على استقطاب الشعب وهذا ما يشكل تهديد لمصالح النخبة الحاكمة، وهذا الحدث ليس بجديد على الرؤساء السنغاليين فقد قام الرئيس عبدو ديوف بالتخلص من زعيم المعارضة عبد الله واد، أما ماكي صال فقد سعى إلى استبعاد المنافس المعارض القوي عثمان سونكر زعيم الحزب " باستيف" في الانتخابات الرئاسية المبرمجة سنة 2024 بطرق غير قانونية وتجسد ذلك بإلصاق تهمة الاغتصاب له، وذلك كون هذا المعارض عرف بخطاباته اللاذعة للنظام السياسي السنغالي الحالي، إذ تم التضييق على ممارسته للسياسة بعد تأليفه لكتاب عن "النفط والغاز في السنغال: وقائع السلب" سنة 2017 الذي انتقد من خلاله السياسة ماكي صال في إبرام عقود استغلال الغاز والنفط السنغاليين لجهات أجنبية خاصة الفرنسية، إلا أن وبنود هذه العقود يحجبها الكثير من الغموض. كما أشار في كتابه الأخير " حلول" إلى سوء تسيير نظام ماكي صال في ولايته الرئاسية الماضية وكما طالب بضرورة إقامة حكامة جديدة. (سيد أحمد، 2022)

التي تسعى إلى مراجعة العلاقات مع الفرنسية خاصة فيما يتعلق بالتبعية لمنطقة الفرنك التي تسيطر عليها الدولة الفرنسية واسترجاع السيادة الاقتصادية والسياسية والحفاظ على المصلحة العامة.

لذلك تنظر النخبة الحاكمة أن تواجد عثمان سونكر في الساحة السياسية يمكن أن يقلب الموازين في الرئاسيات القادمة لعام 2024 ، خاصة بعد تمكنه من الكشف عن عجز النظام ماكي صال في مواكبة التغيرات المستحدثة في النظام الاجتماعي والاقتصادي في ظل جائحة الكوفيد 19 ، فافتقار النظام السياسي لماكي صال إلى البدائل واعتماد على قرارات عشوائية في تسيير الشؤون الداخلية، أدى إلى تفاقم الأزمات الداخلية وتعقيدها، بالإضافة إلى قدرته في استقطاب الشباب الراغب في التغيير الجذري على المستوى الداخلي والخارجي خاصة في مسألة قطع العلاقات مع فرنسا والتمتع بالسيادة الكاملة، وتغيير المنظومة السياسية واقتصادية ومكافحة الفساد.

2.3 . تداعيات احتجاجات الشعبية في السنغال وتأثيرها على استقرار السياسي.

إن خروج الشعب إلى الشارع ومناهضة النظام الحكام وتعبير عن رفضه للفساد والاضطهاد باستخدام العنف في المظاهرات، هذا يدل على وجود فجوة بين الطبقة الحاكمة والشعب.

أولا-قراءة في الأسباب مظاهرات في سنغال:

أ- الأسباب السياسية للمظاهرات العنيفة في السنغال:

إن الصورة التي كانت تعرضها السنغال للعالم يختلف عن الواقع خاصة فيما يتعلق بحماية الحقوق الإنسان، إذ انتشرت في عهد ماكي صال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتمثلت في القتل غير القانوني أو التعسفي ، التعذيب أو العقوبة القاسية، الاعتقال التعسفي أو احتجاز السجناء والمعتقلين السياسيين وذلك بواسطة القضاء الغير العادل ؛ فرض قيود على حرية التعبير والإعلام ، بما في ذلك العنف أو التهديد بالعنف ضد الصحفيين وتشديد الرقابة عليهم، الافتقار إلى التحقيق والمساءلة بشأن العنف القائم على الفئة الاجتماعية، انتشار الإتجار بالأشخاص؛ الجرائم التي تنطوي على عنف أو تهديدات بالعنف .

- ويتمثل السبب المباشر في خروج المتظاهرين في احتجاجات بعد توقيف المعارض عثمان سانكو الذي اعتبر رمزا وطنيا معارضا من قبل السلطات السنغالية بتهمة الاغتصاب، فهذه القضية دفعت بالخروج الشعب في عدة مدن ابتداءا من 8 مارس عام 2021 معبرا عن رفضه لاعتقال سانكو (محروس، 2020)، وعن القوانين التي تعتبر مقيدة للحريات العامة، وقد ساهم في تحويل هذه الاحتجاجات من السلمية إلى العنيفة هو غياب البدائل السياسية في التعامل مع التغيرات الحاصلة على المستوى الداخلي واللجوء السلطة السياسية إلى استخدام القوة ونجم عن هذه الاحتجاجات 13 شخصا قتيلا وإصابة أكثر من 600 شخص. (united states department of state,2021)

ب-الأسباب الاقتصادية ودورها في أزمة الثقة بين الشعب والنظام السياسي "ماكي صال":

لقد تعددت الأسباب الاقتصادية في خروج الشعب للمظاهرات رافضين السياسة التعسفية في العديد من المدن ولجوء البعض إلى أعمال العنف معبرين عن استياءهم للوضع السياسي والاقتصادي التي تمر به دولتهم ويمكن تحديدها كالآتي:

- ازدياد الدين العام نتيجة لاستثمارات الحكومة في السياسة والبنية التحتية، إذ بلغ الدين العام ب 61.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 وذلك وفقا لإحصائيات للبنك الدولي، كما بلغ الدين الخارجي ما يقرب من 48.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018، وبسبب تصاعد الديون الخارجية فأصدرت السنغال سندات دولية بقيمة 1.2 مليار دولار في عام 2017 و 2.2 دولار مليار دولار في عام 2018 (bertelsmann, 2022) كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن نمو خدمة الدين قد تصل إلى أكثر من 30٪ في الفترة بين 2016 و 2036. وبالتالي تصبح نسبة خدمة الدين مرتفعة مقارنة بالإيرادات (bertelsmann, 2022).

فالارتفاع المتزايد في الديون الخارجية من أجل تمويل مشاريع الداخل ، وعدم قدرة السنغال على تسديد ديونها يجعل اقتصاد السنغالي غير مستقر.

- تعرض العديد من العمال في القطاعات الخاصة إلى اضرار مادية جراء توقفهم عن العمل.

- الإجراءات المتخذة في سياق مكافحة وباء كوفيد-19، مع فرض حظر التجول جعل العديد من الفئات الاجتماعية يتوقفون عن مزاولة نشاطاتهم وتجارتهم ، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفقر والبطالة في المجتمع السنغالي، بالإضافة إلى ضعف القطاع الصحي في ظل الجائحة.

3.3 ضرورة بناء استراتيجية مشتركة بين النخب السياسية في السنغال للخروج من المأزق السياسي وتحقيق الإدماج الاجتماعي.

نظرا ما تشهده السنغال في الآونة الأخيرة من التوترات السياسية أدت إلى فقدان النظام السنغالي الحالي للشرعية خاصة بعد تضييق واحتجاز المعارضين، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والصحية التي خلفتها جائحة كورونا، تجعل من الانتخابات الرئاسية لسنة 2024 مرحلة حاسمة من أجل استكمال المسار الديمقراطي وبناء دولة المواطنة باشراك مختلف الفواعل السياسية في العملية السياسية، وإقامة العلاقات الاقتصادية مع الشركاء الدوليين ، وذلك من أجل تعزيز التعاون في مختلف المجالات من أجل النهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية والتحرر من الشريك التقليدي الفرنسي، هذا متوقف على:

-تقيد النخب السياسية بمبادئ الدستورية وتجسيدها ميدانيا من أجل تجاوز المأزق السياسي والحفاظ على صورة الديمقراطية للسنغال على المستوى الإقليمي والدولي.

-احترام مبدأ المنافسة في الرئاسيات 2024 وترك حرية الاختيار للشعب الذي اختنق من سياسة التبعية والذي يأمل في التغيير.

-إحداث التغيير الجذري في المنظومة السياسية وإدخال إصلاحات اقتصادية بما يتوافق مع مستجدات البيئة الداخلية والخارجية .

- ترسيخ القيم الديمقراطية وفق خصوصية البيئة الاجتماعية والثقافية الدينية بما يحقق الوحدة الوطنية من خلال دعم التقارب في الرؤى والتفاهم والتسامح بين بين مختلف الفئات الاجتماعية وخلق شعور مشترك بالهوية الوطنية التي تتجاوز الانتماءات الضيقة.

-تفعيل الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة وتبني سياسات هادفة لترسيخ القيم الديمقراطية، وتحقيق التنمية من أجل حماية الوحدة الوطنية(سيد أحمد2022)

-دعم التعايش السلمي بين مختلف الفئات الاجتماعية (القبائل) .

4.الخاتمة:

في الأخير يمكن القول أن المشهد السياسي الحالي في منطقة الساحل الإفريقي بصفة عامة والسنغال بوجه الخصوص يشوبه الغموض والتقلب في ظل استمرار الاحتجاجات الشعبية ضد السلطة نتيجة لضعف الأداء المؤسساتي وعدم قدرته على احتواء التغيرات الحاصلة على المستوى الداخلي مما أدى إلى تصعيد الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن السنغال في الآونة الأخيرة تقف على مفترق الطرق إما استمرار العملية الديمقراطية والخروج من المأزق وذلك باحترام مبدأ المنافسة دون تضييق أو فرض القيود على الساسة الراغبين في الترشح وخاصة الزعماء المعارضين للنظام واحتواء غضب الشعب بالاستجابة للمطالب الشعبية واكتفاء الرئيس ماكي صال بمأمورية ثانية وبذلك تتمكن السنغال من تجاوز الأزمة ، وهذا ما يسعى إليه زعيم المعارضة عثمان سونكر من خلال خطاباته الهادفة للتغيير و الإصلاح و الاستقلال التام عن السياسة الفرنسية ، وهذا ما يجعل سياسته تشكل خطرا على المصالح الفرنسية في السنغال.

وفي المقابل نجد عدم وضوح إذا كان الرئيس ماكي صال سيستمر بعد مأموريته الثانية، جعله يحاول الحفاظ على الوضع الراهن وذلك بانتهاج سياسة ترقيع بيئة النظام الداخلي، وذلك بمنح فرصة للمعارضة بمراجعة مواقفها وأهدافها لإقامه التحالفات المستقبلية .

أهم النتائج الدراسة:

-غياب ثقافة الحوار بين النخبة السياسية الحاكمة وبين مختلف الفئات الاجتماعية خاصة الفئات المهمشة والتي تشكل بدورها تهديداً للنظام القائم.

- عدم ترسيخ مبادئ الديمقراطية فتح المجال للمؤسسات العسكرية بالسيطرة على مقاليد الحكم وتسيير الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، الأمر الذي يشكل خطر على الاستقرار السياسي لدول منطقة الساحل الإفريقي عامة والدولة السنغالية خاصة.

-حضور وتجدر المؤسسات المدنية، مثل الأحزاب والنقابات المهنية والاتحاديات والجمعيات في المجتمع، فغياب هذه المؤسسات تؤثر سلباً على الثقافة السياسية في المجتمع، وهذا بدوره يعزز تدخل العسكر في شؤون الحكومات على حساب المدنيين.

-غياب الحوار بين المعارضة والسلطة في منطقة الساحل الإفريقي ، أدى إلى استمرار العنف للتعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم الإصلاحية ، والستغال تحديدا التي انحازت لمسار العنف من أجل ايصال مطالبها للسلطة وهذا ما أكدته الاحتجاجات 2021 ونجم عنها سقوط 13 قتيل .

-تدخل المرجعيات الدينية بمنع تصعيد الأزمة بين المعارضة والرئيس وتهدئة الوضع والقيام بوساطة التي أعلنتها وتزعمتها المرجعية الصوفية للطريقة المريدية (وهي المرجعية الدينية التي ينتمي إليها عثمان سونكر) وذلك من أجل منح المعارضة مخرجا لمنع التصعيد وانزلاق نحو العنف مع السلطة .

الرهانات التي تحكم الاستقرار السياسي في السنغال:

-إعادة بناء مؤسسات الدولة والحرص على أداء وظائفها اتجاه مواطنيها، من خلال تنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل، استكمال مشروع الاندماج الاجتماعي

- حسم إشكالية الهوية والاندماج الوطني، وغرس قيم الولاء الوطني على نحو تختفي فيه نبرات الانفصال، وتعزز فيه هوية المواطنة والولاء لدولة الوحدة الوطنية.

-مواصلة الإصلاحات السياسية بما يتوافق مع التغيرات الداخلية والخارجية.

5.قائمة المراجع

الكتب:

1-شيماء محي الدين محمود. (2015). *تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا، دراسة حالتي نيجريا وموريتانيا*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

2-علي مزروعي. (1998). *تاريخ إفريقا*. لبنان: د . د.ن.

3-محمد رفيق غراب. (2016). *دور الجيش في الحياة السياسية في بلدان غرب افريقيا دراسة تقويمية*. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية .

4-صبحي قنصوه. (1997). التحولات الديمقراطية الحالية في إفريقيا الأسباب- الأبعاد- احتمالات المستقبل. *الموسوعة الإفريقية، 5*، 114.

5-كي جوزيف، و أخرون. (1998). بناء أمة والقيم السياسية المتغيرة. *تاريخ إفريقيا، 8*.

1-Chamedes , G. (2019). *A Twentieth-Century Crusade - The Vatican's Battle to Remake Christian Europe.* Press: Harvard University.

2-Hilary Jones .(2013) .*The Métis of Senegal: Urban Life and Politics in French West Africa* .Indiana University Press.

.مقالات:

1-Cristina Barrios (November, 2010)France in Africa: from paternalism to pragmatism, policy brief .*fried aeuropean think tank for globalaction*.(58)

مو اقع الالكترونية:

1-صالح محروس. (16، 06، 2020). *فرنسا والاحتجاجات الشعبية في السنغال ، المركز العراقي الأفريقي للدراسة الاستراتيجية*. تم الاسترداد من .http://ciaes.net/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A

2-فرنسا والاحتجاجات الشعبية في الستغال ، المركز الغراقي الأفريقي للدراسات الاستراتيجية. (2022-06-21).

.http://ciaes.net/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A

3-ولد أمير سيد أحمد. (08، 06، 2022). *الرئاسيات السنغالية: بين استمرار الرئيس الحالي وفتح آفاق جديدة*. تم الاسترداد ، مركز الجزيرة للدراسات :html.907674https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/02/190211063

1-stifung bertelsmann .(2022 ,06 23) .*BTI 2020 country report-senegal* . https://btiproject.org/fileadmin/api/content/en/downloads/reports/country_report_2020_SEN.pdf.

2-united states department of state. (s.d.). *senegal2021 human rights report.* Récupéré sur https://www.state.gov/wp-content/uploads/2022/03/313615_SENEGAL-2021-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf.